

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة عامة

أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي دراسة تطبيقية على مشاريع الحكومية بمدينة الرياض

إعداد الطالب/

درع سعيد القحطاني

242000666

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2024

جدول المحتويات

3	مقدمة:
3	مشكلة الدراسة:
4	أهمية الدراسة:
6	أهداف الدراسة:
8	تساؤلات الدراسة:
9	فروض الدراسة:
10	نموذج الدراسة:
10	الدراسات السابقة:
10	المنطلقات النظرية للدراسة:
19	المنهجية وطرق البحث:
	مصادر جمع البيانات.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
	أدوات الدراسة :خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
21	حدود الدراسة :
22	المراجع:

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في العديد من مجالات الأعمال بفضل التقنيات الحديثة، وقد ساهمت الثورة الرقمية في تسريع وتيرة هذا التطور ليشمل كل جوانب الإدارة والتنظيم، وفي ظل هذا التحول الرقمي، أصبح للموارد البشرية دور استراتيجي بالغ الأهمية في تحقيق نجاح الشركات، ليس فقط باعتبارها المسؤولة عن اختيار وتنمية الكوادر، بل أيضاً كركيزة حيوية تدعم الاستراتيجية المؤسسية من خلال تقنيات حديثة تعزز الكفاءة وتحسين أداء الموظفين، ويعد قطاع الاتصالات في السعودية من أبرز القطاعات التي تبنت التحول الرقمي بشكل واسع، مما أثر بشكل مباشر على تحسين أداء وإدارة الموارد البشرية فيها (Makovoz & Lysenko, 2024).

لقد غير التحول الرقمي منظومة عمل الموارد البشرية، فأصبحت الأدوات الرقمية جزءاً أساسياً من الإدارة الحديثة، حيث يتم استخدامها لتبسيط العمليات وإدخال التحليلات المتقدمة لتقديم رؤى دقيقة حول أداء الموظفين واحتياجاتهم التدريبية، مما يساهم في تفعيل اتخاذ القرارات المبنية على البيانات وتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة أعلى (Bhat & Sheikh, 2024). من خلال التوظيف وإدارة الأداء والتفاعل مع الموظفين.

ويمكن للموارد البشرية تقليل الأعباء الإدارية وتسريع عملية صنع القرار، كما يمكن لهذه التقنيات تحسين مستوى رضا الموظفين ورفع معدلات الاحتفاظ بهم، مما يعزز من استقرار القوى العاملة وولائها للشركة (Prokopenko, & Zhosan, 2023).

ويعد من أبرز مزايا التحول الرقمي في مجال الموارد البشرية هو تحسين تجربة الموظف حيث تساهم الأدوات الرقمية في تسهيل التفاعلات الشخصية وتوفير دعم مستمر للموظفين بما يزيد من مستوى الرضا عن العمل ويساعد في خلق بيئة عمل مريحة ومرنة و تقدم التحليلات المتقدمة للموارد البشرية ورؤية تعتمد على البيانات، تتيح لهذه الإدارة تحديد الفجوات في المهارات والتنبؤ باحتياجات المواهب المستقبلية، كما تساعد في موازنة قدرات القوى العاملة مع الأهداف التنظيمية (Prokopenko, & Zhosan, 2023).

يواجه التحول الرقمي بعض التحديات أهمها مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في الموارد البشرية الذين قد يشعرون بالقلق إزاء التحول الرقمي والتقنيات الجديدة التي قد تحل محل بعض مهامهم التقليدية (Khuzaini et al., 2024). علاوة على ذلك تظل مخاوف خصوصية البيانات من أكبر التحديات، حيث يثير الاستخدام المتزايد للبيانات الرقمية قضايا أخلاقية تتعلق بحماية خصوصية الموظفين ومخاطر التحيز المحتمل في العمليات الآلية (Bhat & Sheikh, 2024). مما يجعل من الضروري وضع معايير واضحة وممارسات أخلاقية لضمان الاستخدام السليم للبيانات وحماية حقوق الموظفين.

ويفتح التحول الرقمي آفاقاً واسعة لتطوير الموارد البشرية إلا أنه يتطلب تغييراً ثقافياً في المؤسسات لتحقيق إمكاناته بالكامل، حيث يتوجب على الشركات أن تتبنى ممارسات توازن بين اعتماد التكنولوجيا والاعتبارات الأخلاقية، وبفضل التحول الرقمي تظل الموارد البشرية قادرة على تلبية احتياجات العمل المتغيرة وتوفير الدعم اللازم لتعزيز الأداء المؤسسي مما يؤكد على أهميتها المتزايدة كشريك استراتيجي في تحقيق أهداف الشركات، وخاصة في بيئة الأعمال الديناميكية مثل قطاع الاتصالات السعودي (Makovoz & Lysenko, 2024).

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التحدي الذي تواجهه مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مدينة الرياض، من حيث تحقيق الاستدامة والكفاءة الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتطلبات المتزايدة لتحقيق التنافسية. تبرز هذه المشاريع كأحد الحلول المهمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل تقليل معدلات البطالة، وزيادة الاعتماد على الذات، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال. إلا أن هذه المشاريع غالباً ما تواجه عقبات تحول دون تحقيق استدامتها، مما يستدعي تدخلاً حكومياً يساهم في دعمها وتوفير العوامل اللازمة لاستمرارها ونجاحها على المدى الطويل. في هذا السياق، يأتي الدعم الحكومي كعامل رئيسي يساهم في تعزيز قدرة هذه المشاريع على التغلب على التحديات المالية والإدارية والتقنية التي تواجهها. ومع ذلك، تظل فعالية

هذا الدعم غير واضحة، ويحتاج إلى تقييم شامل يوضح مدى تأثيره في تحقيق استدامة هذه المشاريع من حيث كفاءتها، وتطورها، وربحيتها.

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدعم الحكومي لريادة الأعمال ومشاريع التشغيل الذاتي، مثل دراسة Rakib et al (2024)، و Lee & Kim (2019)، و Ogujiuba et al (2022)، تشير إلى أن الدعم الحكومي يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة من خلال توفير التمويل والبنية التحتية والمعلومات والتدريب، إلا أن هذه الدراسات ركزت على السياقات المجتمعية والاقتصادية المختلفة ولم تتناول بشكل خاص بيئة المشاريع الحكومية في مدينة الرياض. الدراسة الحالية تهدف إلى سد هذه الفجوة عبر تحليل تأثير أبعاد محددة للدعم الحكومي مثل التدريب والتأهيل الفني، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وتوفير التمويل، والإرشاد والتوجيه على مشاريع التشغيل الذاتي في الرياض، وتحديد مدى إسهام هذه الأبعاد في تحسين كفاءة المشاريع وتطورها وربحيتها.

دراسات أخرى، مثل دراسة Lamoureux et al (2019)، قد تناولت تأثير الحوافز الحكومية والتوجيه والإرشاد على تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لممارسات الاستدامة، وبيّنت أن تدخلات الحكومة قد لا تكون فعالة بشكل كافٍ لتحقيق الأهداف المستدامة إذا لم تُصمم بطريقة تتناسب مع احتياجات المشاريع المحلية. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل مدى تأثير الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في الرياض من خلال الأبعاد الوظيفية والإدارية للمشاريع، ما يعني توجيه التركيز نحو تحقيق نتائج تطبيقية مباشرة تلبي احتياجات المشاريع المستهدفة بشكل أكثر كفاءة.

الدراسات السابقة التي تناولت الدعم الحكومي في سياقات أخرى، كدراسة حسن وقفال (2022) حول تأثير الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر، تشير إلى أن الدعم الحكومي يمكن أن يحقق نجاحات ملموسة في تعزيز الاقتصاد المحلي إذا تم توجيهه بفعالية، إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تركز على الأبعاد الاقتصادية العامة دون التركيز على الاستدامة التشغيلية في بيئة المشاريع الصغيرة. تأتي هذه الدراسة الحالية لتقديم رؤية متكاملة حول دور الدعم الحكومي في تعزيز استدامة مشاريع التشغيل الذاتي، مع التركيز على تقييم تأثير التدريب والتأهيل الفني ودراسة الجدوى الاقتصادية وتوفير التمويل والإرشاد في تحقيق الكفاءة التشغيلية والربحية لهذه المشاريع.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب علمية وعملية كالآتي :

الأهمية العلمية:

تظهر أهمية الدراسة في كونها إضافة مهمة إلى الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع دعم المشاريع التشغيلية الذاتية، حيث تركز على تحليل أثر الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة هذه المشاريع، مما يساعد في سد فجوة معرفية حول فهم أعمق لمحددات استدامة المشاريع الحكومية التي تستهدف التشغيل الذاتي. كما تتيح هذه الدراسة الفرصة للتعرف على مدى تأثير كل بُعد من أبعاد الدعم الحكومي بشكل مستقل على استدامة المشاريع، وهذا يضيف قيمة علمية لميدان البحوث الإدارية والتنمية التي تركز على مواضيع الاستدامة والكفاءة التشغيلية.

و تُعد الدراسة أساسية في تطوير الأطر النظرية المتعلقة باستدامة المشاريع التشغيلية الذاتية، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو تحقيق التنمية المستدامة والاعتماد على ريادة الأعمال كوسيلة لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الازدهار. تقدم الدراسة أسساً علمية جديدة لفهم كيفية تفاعل عناصر الدعم الحكومي مع متطلبات استدامة المشاريع، مما يعزز من مصداقية الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوعات مشابهة في بيئات أخرى. هذا الإطار النظري المعمق يُمكن الباحثين من توسيع فهمهم للمتغيرات المؤثرة على استدامة المشاريع ودور الدعم الحكومي في تعزيز فرص نجاحها على المدى الطويل.

الأهمية العملية:

تكتسب الدراسة أهمية عملية كبيرة نظراً لأبعادها التطبيقية وتأثير نتائجها المحتمل على سياسات الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية بدعم المشاريع التشغيلية الذاتية. فمن خلال تحديد تأثير أبعاد الدعم الحكومي (مثل التدريب والتأهيل الفني، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وتوفير التمويل، والإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع، يمكن أن تستفيد الجهات الحكومية من توصيات واضحة لتصميم برامج دعم أكثر فعالية تلبي احتياجات أصحاب المشاريع التشغيلية الذاتية. على سبيل المثال، إذا أشارت النتائج إلى أن التدريب والتأهيل الفني يلعبان دوراً حاسماً في تحسين كفاءة المشروع وتطوره، فسيكون على الجهات المختصة توجيه مزيد من الموارد إلى هذا الجانب لضمان تقديم برامج تدريبية متقدمة تساهم في رفع كفاءة المشروعات وتحقيق أهدافها التنموية.

و تأتي أهمية الدراسة العملية من واقع أن مشاريع التشغيل الذاتي تُعد من المحركات الاقتصادية المهمة في المجتمعات المحلية خاصة عندما تدعمها الحكومة حيث يمكن أن تساهم في تخفيف نسب البطالة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة الإنتاجية للقطاعات غير التقليدية من خلال الفهم

العميق لأثر التمويل والإرشاد في تحقيق الربحية والاستدامة، يمكن للمسؤولين الحكوميين تحسين السياسات التمويلية والإرشادية بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلية ويزيد من فرص نجاح المشاريع على المدى الطويل.

تفتح هذه الدراسة الباب لإعادة النظر في منهجية دعم المشاريع التشغيلية الذاتية، ليس فقط من منظور تقديم الدعم المادي، بل من خلال استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاستشارية والتأهيلية، مما يسهم في بناء قدرات متكاملة تضمن استمرارية المشروعات وتحقق أهداف التنمية المستدامة في منطقة الرياض.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

ويتفرع من الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية منها :

- تحليل أثر التدريب والتأهيل الفني على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض
- دراسة أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض
- تقييم أثر توفير التمويل على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض

- فحص أثر الإرشاد والتوجيه على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر التدريب والتأهيل الفني على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟
- ما أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟
- ما أثر توفير التمويل على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟
- ما أثر الإرشاد والتوجيه على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟

فروض الدراسة:

بالاستناد إلى السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية يمكن تحديد الفرضيات بالشكل الآتي:

الفرض

الرئيسي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

ويتفرع من الفرض الرئيسى عدة فرضيات فرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب والتأهيل الفني على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدراسة الجدوى الاقتصادية على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتوفير التمويل على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإرشاد والتوجيه على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

الدراسات السابقة:

دراسة (Rakib et al., 2024).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الدعم الحكومي والعوامل المالية وبيئة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بأبعادها على ريادة الأعمال المستدامة بأبعادها في مدينة باربياري بإندونيسيا. قامت الدراسة بإطار نظري يشير إلى أن ريادة الأعمال المستدامة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، ليس فقط من خلال النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي، بما في ذلك التمويل وتوفير البنية التحتية والشراكات وتوفير المعلومات والتراخيص، له تأثير كبير على ريادة الأعمال المستدامة. كما تبين أن العوامل المالية، وخاصة التمويل الشخصي والتمويل البنكي، تلعب دوراً بارزاً في تعزيز ريادة الأعمال المستدامة. كذلك، تؤثر بيئة الأعمال المتمثلة في توافر المواد الخام والعمالة والمنافسة التجارية والنقل بشكل كبير على استدامة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تم إثبات أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأعمال يؤثر بشكل كبير على ريادة الأعمال المستدامة.

دراسة (Lee & Kim, 2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في استدامة الأعمال لدى الشركات الناشئة اعتماداً على الدعم الحكومي المتاح حيث تناولت أبعاد ريادة الأعمال، وتوجه السوق والشبكات وتأثيرها على استدامة الشركات الناشئة في كوريا وتأتي هذه الدراسة استجابةً لمعدلات إغلاق الشركات الناشئة التي تصل إلى 30% خلال العامين الأولين من تأسيسها على الرغم من سياسات الدعم الحكومي النشطة التي تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

اتبعت الدراسة منهجاً كمياً باستخدام استبيان موجه لعينة مكونة من 273 شركة ناشئة في كوريا وتم التحليل باستخدام نماذج تجريبية لدراسة تأثير عوامل ريادة الأعمال وتوجه السوق والشبكات على استدامة الشركات. وقد استخدمت الدراسة تجرّبي التدفق والرضا الريادي كمتغيرات وسيطة في تحليل العلاقة بين هذه العوامل واستدامة الأعمال.

أظهرت النتائج أن ريادة الأعمال تؤثر على استدامة الشركات الناشئة من خلال تجرّبي التدفق والرضا الريادي كوسيطين، بينما يؤثر توجه السوق على استدامة الأعمال باستخدام تجربة التدفق كوسيط. كما ثبت أن الشبكات تؤثر على استدامة الأعمال من خلال الرضا الريادي كوسيط.

دراسة. ("New Dimensions of Self-Employment for Sustainability", 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور دعم التكنولوجيا المتقدمة في تعزيز فرص التشغيل الذاتي المستدامة بين فئات الفقراء في المناطق الريفية، من خلال التركيز على توجيه الفئات المهمشة من

نساء ريفيات، وشباب غير متعلمين، وشباب متخرجين نحو مشاريع الأعمال الزراعية. تناولت الدراسة أبعاد التكنولوجيا والابتكار ودور التدريب في زيادة جدوى وإنتاجية المشروعات الصغيرة، مع التركيز على تحسين الإنتاج من خلال التحديث التكنولوجي في عدد من خطوط الإنتاج.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي لتقييم أثر التكنولوجيا المنخفضة التكلفة على إنتاجية وكفاءة المشاريع الصغيرة التي ينشئها الشباب الباحثون عن التشغيل الذاتي في المناطق الريفية. كما استعرضت الدراسة نماذج تقنية يمكن نقلها من المختبر إلى المزارع مباشرة، وركزت على التقنيات الزراعية البسيطة التي يسهل استخدامها من قبل المزارعين الصغار.

توصلت النتائج إلى أن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة فرص التشغيل الذاتي المستدام من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة والمنخفضة التكلفة، وقد أشارت إلى أهمية تدريب الشباب الريفي على تقنيات محددة وزيادة وعيهم بضرورة تكوين وحدات إنتاجية صغيرة لتحسين الإنتاج. وأوصت الدراسة بضرورة دعم البحث والتطوير التكنولوجي الذي يخدم الفلاحين الصغار وتطوير مشاريع مربحة مثل تربية النحل لتحقيق أهداف الاستدامة.

دراسة. (Ogujiuba et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الدعم الحكومي ونمط الأعمال واستدامة ريادة الأعمال بأبعادها على اختيار مواقع الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة مبومالانجا في جنوب أفريقيا. ركزت الدراسة على أبعاد الدعم الحكومي، بما في ذلك التمويل والتسهيلات والبرامج الداعمة، وأبعاد استدامة ريادة الأعمال مثل الكفاءة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأبعاد أنماط الأعمال وتأثيرها على قرارات مواقع المشاريع.

اعتمدت الدراسة على منهج كمي، حيث جمعت بيانات من عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة مبومالانجا باستخدام استبيان موجه لأصحاب المشاريع. استخدمت التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين الدعم الحكومي ونمط الأعمال واستدامة ريادة الأعمال وأثرها على تفضيلات موقع المشروع. كما تم استخدام النموذج البنيوي (SEM) لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي يلعب دوراً رئيسياً في اختيار مواقع الأعمال، حيث يؤثر التمويل والتسهيلات الحكومية على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوسع في مواقع مختلفة. كما

تبين أن استدامة ريادة الأعمال ترتبط بشكل كبير بنمط الأعمال، حيث يساهم اختيار موقع مناسب في تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة الاقتصادية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز سياسات الدعم الحكومي لدعم النمو المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين كفاءة مواقع الأعمال.

دراسة (Lamoureux et al., 2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدعم الحكومي كعامل رئيسي في دفع أو إعاقة تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لممارسات الاستدامة من خلال دراسة تأثير هذا الدعم بأبعاده (الحوافز، اللوائح، والإرشاد) على تبني الشركات لممارسات الاستدامة والتي تشمل الحد من النفايات استخدام الطاقة المتجددة تبني المواد القابلة لإعادة الاستخدام الشراء من الموردين المحليين، وإجراء عمليات تدقيق خارجية للاستدامة.

اعتمدت الدراسة على منهج نوعي باستخدام المقابلات مع عينة شملت 75 شركة صغيرة ومتوسطة في ولاية نيويورك تمثل مجموعة واسعة من القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة، بهدف استكشاف تأثير سياسات الحكومة المحلية والفيدرالية على هذه الشركات وكشفت الدراسة أن التدخلات الحكومية الحالية و لا تؤثر بفعالية كبيرة على اعتماد الشركات لممارسات الاستدامة حيث وجدت أن هذه الشركات تميل نحو الاستدامة من تلقاء نفسها، ولكن تفتقر إلى التوجيه الكافي من الحكومة لتعظيم هذه الجهود.

أظهرت النتائج أن هناك حاجة إلى استراتيجيات حكومية أكثر وضوحاً وفعالية لتعزيز الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الوكالات العامة في توجيه الشركات حول الحوافز المتاحة وآلية الوصول إليها وتقديم خدمات إرشادية وتعليمية موجهة و يمكن للهيئات الصناعية أن تساهم من خلال تقديم برامج تدريبية وإرشادية مماثلة لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة.

دراسة (البدور، و الروابدة، 2021).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الدعم الحكومي بأبعاده (التمويل، التدريب، التأهيل، الاستشارات) على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي بأبعادها (الكفاءة، التطوير، الربحية) في المناطق المختلفة في مدينة الرياض وتم جمع البيانات من عينة عشوائية مكونة من 217 مشروع تشغيل

ذاتي في الرياض، بهدف فهم طبيعة العلاقة بين الدعم الحكومي ومدى تأثيره على تحسين استدامة هذه المشاريع.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. تم توزيع الاستبيانات على أصحاب المشاريع المستهدفة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لتحديد دلالات العلاقة بين أبعاد الدعم الحكومي واستدامة مشاريع التشغيل الذاتي. أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للدعم الحكومي في تعزيز استدامة المشاريع التشغيلية الذاتية، مع تفاوت الأثر حسب نوع الدعم المقدم.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدعم الحكومي في مجالات التمويل والتدريب، حيث أشارت النتائج إلى أن هذه المجالات تلعب دوراً بارزاً في استدامة المشاريع كما أوصت بتوفير إرشادات واستشارات إضافية لدعم أصحاب المشاريع في التكيف مع متطلبات السوق وتعزيز دور المبادرات الحكومية في توجيه وإرشاد المشاريع لضمان نجاحها واستدامتها.

دراسة (علي، و عبدالصمد،. (2022).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الأصغر والتشغيل الذاتي للخريجين بأبعادهما في محاربة الفقر بولاية الخرطوم، من خلال تقييم مدى إسهام التمويل الأصغر وتمويل الخريجين في تحسين المستوى المعيشي وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر والشباب في الولاية. وقد تمحورت مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس: "هل ساهم التمويل الأصغر وتمويل الخريجين في رفع المستوى المعيشي بولاية الخرطوم؟".

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من المستفيدين من برامج التمويل الأصغر ومشاريع التشغيل الذاتي للخريجين بولاية الخرطوم، بهدف تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه البرامج على الفئات المستفيدة.

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التمويل الأصغر ومحاربة الفقر، حيث ساهم التمويل في توفير فرص عمل للأسر المستفيدة. كما تبين أن مشاريع التشغيل الذاتي للخريجين ترتبط بشكل إيجابي بتحسين معدل التشغيل ومحاربة الفقر بين الشباب. أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات لدعم الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة الموارد المالية المخصصة من الدولة

لدعم مشروعات مكافحة الفقر في ولاية الخرطوم، بما يعزز من فرص العمل ويحسن المستوى المعيشي للفئات المستهدفة.

دراسة (ميلود، و مركيك. 2023).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور حجم وهيكل الدعم في مصر بأبعاده (ترشيد الدعم، تصحيح الاختلالات، رفع كفاءة المخصصات) ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ عام 2014/2015 لتحقيق أهداف سياسة الدعم. ركزت الدراسة على تحليل استراتيجيات ترشيد الدعم وكيفية تأثيرها على الفئات المستحقة، بهدف ضمان توجيه الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة البيانات المتعلقة بتطور منظومة الدعم وتقييم فعالية الخطوات المتخذة من قبل الحكومة المصرية، بما في ذلك تخصيص الدعم للفئات المستحقة بشكل أكثر كفاءة. تم تحليل السياسات الحكومية ونتائجها لتحديد مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

أظهرت النتائج أن منظومة الدعم لم تحقق حتى الآن نجاحات ملموسة في تحقيق أهدافها، ولا تزال بحاجة إلى إعادة هيكلة وترشيد بنودها لتكون أكثر كفاءة في إيصال الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً. أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات الدعم بحيث تكون أكثر فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الاختلالات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

دراسة (حسن ، و قдал، 2022).

هدفت الدراسة إلى تقييم انعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2020، من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للموازنة العامة وأبعاد الدعم الحكومي، ودراسة أثر هذا الدعم على التوازن المالي للدولة. ركزت الدراسة على تحليل التحويلات الاجتماعية كأحد مكونات الدعم الحكومي وتحديد مدى تأثيرها على الاستدامة المالية للموازنة العامة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة بيانات الموازنة العامة والتحويلات الاجتماعية التي تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة. كما تم تحليل تأثير هذه النفقات على العجز المالي، مما يعكس مدى تأثير الدعم الحكومي على القدرة المالية للدولة لتحقيق التوازن المالي المطلوب.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي في الجزائر، المتمثل في التحويلات الاجتماعية، قد استحوذ على حصة كبيرة من مجموع النفقات العامة بلغت 22%، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين 117% و 130% في السنوات الأربع الأخيرة من فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم لتحقيق التوازن المالي وتجنب التأثيرات السلبية على الموازنة العامة.

دراسة (زيهان. 2021).

هدفت الدراسة إلى تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهذه الفئات، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في هذا المجال، وتقديم تصور مقترح يساعد في تحسين كفاءة الدعم الحكومي لتحقيق الأمن الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان موجه للفئات الأولى بالرعاية في محافظة سوهاج، وشملت عينة عشوائية بسيطة مكونة من 245 فرداً.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية. حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.561 بين دخل المستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية بسيطة بقيمة 0.491 بين المستوى التعليمي للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.559 بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخصصات المالية المقدمة للدعم الحكومي بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، مع التركيز على توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة فقط لضمان تحقيق الفعالية والعدالة في توزيع الموارد وتحسين مستويات الأمان الاجتماعي لهذه الفئات.

دراسة (بن شاعة. 2021).

هدفت الدراسة إلى تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهذه الفئات، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في هذا المجال، وتقديم تصور مقترح يساعد في تحسين كفاءة الدعم الحكومي لتحقيق الأمن الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان موجه للفئات الأولى بالرعاية في محافظة سوهاج، وشملت عينة عشوائية بسيطة مكونة من 245 فرداً.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية. حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.561 بين دخل المستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية بسيطة بقيمة 0.491 بين المستوى التعليمي للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.559 بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخصصات المالية المقدمة للدعم الحكومي بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، مع التركيز على توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة فقط لضمان تحقيق الفعالية والعدالة في توزيع الموارد وتحسين مستويات الأمان الاجتماعي لهذه الفئات.

دراسة (سلايمية ، و طبايبية. 2023).

هدفت الدراسة إلى تحليل الجوانب المختلفة لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر، ورصد تطورها للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، خاصة في ظل تداعيات الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. ركزت الدراسة على تقييم كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحالية ومدى فاعليتها في مواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل سياسات الدعم المختلفة ومقارنتها من حيث الكفاءة والعدالة، إضافة إلى استعراض الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في هذا المجال. وشملت الإصلاحات الاتجاه نحو تبني سياسة الدعم النقدي المباشر للأسر المحتاجة بدلاً عن الدعم المعمم للأسعار، بهدف تحسين استهداف الفئات الأكثر احتياجاً وتقليل الأعباء المالية للدولة.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحالية لم تحقق الكفاءة والعدالة المطلوبة مقارنةً بتكلفتها المرتفعة، مما دفع الحكومة إلى إجراء إصلاحات تهدف إلى تحسين آليات الدعم، مع توصية بمواصلة التوجه نحو الدعم النقدي المباشر لضمان توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة بشكل أكثر فاعلية ودعم استقرار القدرة الشرائية للمواطنين.

دراسة (بن قيدة ، و بوزكري. 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم فعاليته في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة، خاصة في تخفيف الأعباء المالية عن الفئات الفقيرة. ركزت الدراسة على تحليل نظام الدعم الحالي الذي يتميز بكونه شاملاً وغير موجه، مما يزيد من تكلفته على الموازنة العامة ويقلل من كفاءته في تحقيق العدالة الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات المتعلقة بسياسة الدعم الحكومي وتأثيرها على الفئات المستفيدة، مع التركيز على التحديات المرتبطة بكون الدعم متاحاً للجميع دون تمييز. تم تحليل فعالية السياسة الحالية وتحديد أوجه القصور فيها، خاصة فيما يتعلق بارتفاع تكلفتها وعدم استهداف الفئات الأكثر احتياجاً.

أظهرت النتائج أن سياسة الدعم الشامل مكلفة للغاية وغير فعالة بما يكفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام، وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال التدريجي إلى نظام التحويلات النقدية المباشرة، بحيث يكون الدعم مخصصاً للفئات المستحقة فقط. كما دعت إلى إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية لتصبح أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات الاجتماعية، مما يضمن توجيه الموارد بفعالية نحو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر حاجة.

الفجوة البحثية:

الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تبرز من خلال التشابه في الهدف العام المتمثل في دراسة تأثير الدعم الحكومي على استدامة المشاريع والاقتصاد المحلي، حيث تتناول العديد من الدراسات السابقة دور الدعم الحكومي في تعزيز استدامة ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية في تركيزها الواضح والمحدد على مشاريع التشغيل الذاتي في بيئة حكومية بمدينة الرياض، حيث تسعى إلى تحليل أثر الدعم

الحكومي بأبعاده المختلفة مثل التدريب والتأهيل الفني، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وتوفير التمويل، والإرشاد والتوجيه، على استدامة المشاريع من حيث كفاءتها وربحياتها، وهو جانب لم يتناول بتفصيل كاف في الدراسات السابقة.

تتشترك الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهجية التحليلية، حيث اعتمدت العديد من هذه الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أدوات جمع البيانات مثل الاستبيانات والمقابلات، وهو ما يمنح الدراسات نوعاً من التجانس في أساليب التحليل وطرق الوصول إلى البيانات. إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء بشكل أكبر على فئة مشاريع التشغيل الذاتي في بيئة حكومية، وتستند إلى مؤشرات محددة تتعلق باستدامة المشاريع داخل هذا الإطار. على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تناولت أبعاداً مشابهة كالدمج المالي والتدريب وتأثير بيئة الأعمال، إلا أن الدراسة الحالية تضيف بعداً خاصاً من خلال الربط بين أبعاد الدعم الحكومي واستدامة مشاريع التشغيل الذاتي في مدينة الرياض، وذلك ضمن سياق حكومي يهدف إلى تحسين كفاءة المشاريع وربحياتها، مما يعزز من القيمة التطبيقية للدراسة في بيئة سعودية.

و تتضح الفجوة في بُعد الأهداف التطبيقية للدراسة، حيث تركز الدراسات السابقة بشكل عام على ريادة الأعمال والاستدامة في سياقات مختلفة سواء في المشاريع الصغيرة أو في الاقتصاد الريفي أو ضمن بيئات مجتمعية متنوعة، إلا أنها لا تتناول بشكل دقيق العلاقة بين أبعاد الدعم الحكومي المحددة وتأثيرها على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في إطار حكومي محلي. إذ تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين استدامة هذه المشاريع في بيئة الرياض، عبر تحديد مدى فعالية التدخلات الحكومية وتأثيرها على رفع كفاءة المشروع وتطوره وزيادة ربحيته.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي

الدعم الحكومي يعتبر من الأسس الرئيسية لدفع عجلة الاقتصاد المحلي وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، ويشمل هذا الدعم مختلف الأبعاد التي تسهم في تحقيق الكفاءة والاستدامة للمشاريع، والتي تضمن تطوير المهارات وتوفير التمويل وتقديم الإرشاد. وقد تناولت الدراسات السابقة أثر الدعم الحكومي على المشاريع بطرق متعددة، حيث تشير دراسة Rakib et

al. (2024) إلى أن الدعم الحكومي من خلال توفير التمويل والبنية التحتية والشراكات يعزز من ريادة الأعمال المستدامة. وبيّنت دراسة Lee & Kim (2019) أهمية الدعم الحكومي في تحقيق الاستدامة للشركات الناشئة من خلال توفير التدريب والإرشاد الذي يساهم في تطوير القدرات الأساسية اللازمة للمشاريع الناشئة.

2. أبعاد الدعم الحكومي

التدريب والتأهيل الفني: التدريب يعد ركيزة أساسية في بناء القدرات الفردية والمؤسسية، حيث يساهم في تطوير المهارات وتحسين الأداء والكفاءة في تنفيذ الأعمال. وقد أكدت دراسة Lamoureux et al. (2019) على أن التدريب يساهم بشكل فعال في تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تبني ممارسات الاستدامة. كما يشير البحث إلى أن التدريب المتخصص يعزز من قدرة المشاريع على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة وتطبيق استراتيجيات مستدامة.

دراسة الجدوى الاقتصادية: تعد دراسة الجدوى الاقتصادية من العناصر الحاسمة في اتخاذ القرار الاستثماري، إذ توفر للمشاريع تحليلاً دقيقاً للربحية المتوقعة والمخاطر المحتملة. وأظهرت دراسة البدور والروابدة (2021) أن تقديم الدعم في مجال دراسات الجدوى يزيد من كفاءة المشاريع ويساهم في تحديد الأهداف بطريقة استراتيجية تعزز من استدامتها.

توفير التمويل: التمويل يعد من أهم العوامل التي تؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البدء والاستمرار، وتناولت دراسة Ogujiuba et al. (2022) دور التمويل في تمكين المشاريع من التوسع وتحقيق الاستدامة، مبينةً أن توفير التمويل يساعد في تجاوز التحديات المالية التي قد تواجه المشاريع. كما أظهرت دراسة علي وعبدالصمد (2022) أن التمويل يساهم في رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدلات الفقر من خلال توفير فرص عمل للمستفيدين من برامج التمويل الأصغر.

الإرشاد والتوجيه: يعد الإرشاد عنصراً مكملاً للدعم الفني والمالي، حيث يقدم للمستفيدين الخبرة اللازمة للتعامل مع التحديات وتحسين إدارة المشروع. بينت دراسة Lamoureux et al. (2019) أهمية الإرشاد في توجيه الشركات نحو تحقيق ممارسات مستدامة من خلال توفير المشورة والدعم الفني.

3. استدامة المشاريع

كفاءة المشروع وتطوره: تشير الكفاءة إلى قدرة المشروع على استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق أهدافه دون هدر. دراسة Lee & Kim (2019) تناولت كفاءة المشروع كعنصر حاسم في استدامة الشركات الناشئة، مبيّنة أن الكفاءة تساعد المشاريع على الاستمرار في تحقيق أهدافها من خلال تحسين العمليات الداخلية وتقليل التكاليف.

الربحية: الربحية تعد مؤشراً أساسياً لاستدامة المشاريع، إذ أنها تعكس القدرة على تحقيق عائد مادي يمكن من خلاله ضمان استمرار المشروع. دراسة Rakib et al (2024) أظهرت أن الدعم الحكومي يساهم في تعزيز الربحية من خلال تقديم الموارد والدعم المالي الذي يساعد المشاريع على زيادة دخلها وتحقيق الاستقرار المالي.

المنهجية وطرق البحث:

منهج البحث

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث يهدف إلى وصف ظاهرة الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي وتحليل أثر هذا الدعم على استدامة المشاريع الحكومية في مدينة الرياض. يتيح هذا المنهج فهم العلاقة بين المتغيرات وتحليل أبعاد الدعم الحكومي المختلفة وكيفية تأثيرها على استدامة المشاريع من خلال بيانات كمية يتم جمعها وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

أدوات وطرق جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على استبيان مصمم بعناية يتضمن مجموعة من الأسئلة تغطي أبعاد المتغير المستقل (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) وأبعاد المتغير التابع (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية). تم توزيع الاستبيان على عينة من أصحاب المشاريع التشغيلية الذاتية التي تتلقى دعماً حكومياً في مدينة الرياض، بهدف الحصول على بيانات كمية حول آرائهم وتجاربهم فيما يتعلق بتأثير الدعم الحكومي على استدامة مشاريعهم.

الأساليب الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، تشمل:

1. الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة وبيان نسب توزيع الاستجابات لكل من أبعاد المتغيرات.
2. اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير كل بُعد من أبعاد الدعم الحكومي بشكل مستقل على استدامة المشاريع.
3. تحليل الانحدار المتعدد لدراسة الأثر الكلي لأبعاد الدعم الحكومي مجتمعة على المتغير التابع المتمثل في استدامة المشاريع.
4. اختبار T لقياس دلالة الفروق بين المتوسطات وللتأكد من وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين المتغيرات عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$.

حدود الدراسة:

- ← حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة بشكل رئيسي على أثر الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعاده (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- ← حدود زمنية: سيتم إجراء الدراسة خلال عام 2024 م .
- ← حدود مكانية : تقتصر الدراسة على المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

المراجع:

اولا المراجع العربية

- البدور، عماد محمد حسين، و الروابدة، محمد علي. (2021). أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد.
مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1295992>
- ميلود، ناصر، و مركيك، عبدالله. (2023). آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مج10، ع1 ، 562 - 579. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1398668>
- حسن، دندن فتحي، و قдал، زين الدين. (2022). الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، مج5، ع1 ، 350 - 369. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1250747>
- زيهان، محمد عطا حمدي. (2021). الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، ع13، مج1 ، 149 - 166. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1163139>
- بن شاعة، الحاج. (2021). آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مج9، ع1 ، 753 - 773. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1255688>

- سلايمية، طريفة، و طبايبية، سليمة. (2023). آليات إصلاح سياسة الدعم في الجزائر للحد من تدهور القدرة الشرائية. مجلة دراسات اقتصادية، مج17، ع2 ، 335 - 344. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1402515>

- بن قيدة، مروان، و بوزكري، جيلالي. (2021). إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،

مج17، ع26 ، 17 - 34. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1234606>

- علي، مي موسى سليمان، و عبدالصمد، إجلال فيصل أحمد. (2022). دور التمويل الأصغر والتشغيل الذاتي للخريجين في محاربة الفقر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2000/2020 م. مجلة

العلوم الاقتصادية والإدارية، ع2 ، 1 - 30. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1316744>

-

ثانيا المراجع الاجنبية

- Rakib, M., Fajriani, A., Azis, D. A., Sanusi, A., Ahmad, A., & Taufik, M. (2024). How does government support, finance, family environment and information technology influence sustainable entrepreneurship? Journal of Law and Sustainable Development.

<https://doi.org/10.55908/sdgs.v12i1.2499>

- Lee, W., & Kim, B. (2019). Business sustainability of start-ups based on government support: An empirical study of Korean start-ups. Sustainability, 11(18), 4851. <https://doi.org/10.3390/su11184851>
- Author(s). (2022). New dimensions of self-employment for sustainability. In Book Title, (pp. 455–465). <https://doi.org/10.1201/9781003220398-32>
- Ogujiuba, K., Olamide, E. G., Azikiwe, I., Agholor, E., Boshoff, P., & Semosa, P. (2022). Impact of government support, business style, and entrepreneurial sustainability on business location of SMEs in South Africa's Mpumalanga Province. Administrative Sciences, 12(3), 117. <https://doi.org/10.3390/admsci12030117>
- Lamoureux, S. M., Movassaghi, H., & Kasiri, N. (2019). The role of government support in SMEs' adoption of sustainability. IEEE Engineering Management Review, 47(1), 110–114. <https://doi.org/10.1109/EMR.2019.2898635>
-

Mid–Ocean University

College of Management

Department of project management



**The Impact of Government Support on the Sustainability of
Self–Employment Projects: An Applied Study on Government
Projects in Riyadh**

Preparation:

Derei Saeed ALqahtanei

242000666

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Faiz Jarad

144 6-2024